

# حكايكا

## مجلس محافظة دمشق يجمع على عدم فعالية صالات السورية للتجارة

# فساد في آلية عمل الجمارك وسماسرة في مكتب دفن الموتى! والسورية للتجارة صدعت رؤوسنا وموادها أغلى من السوق!

محمود الصالح

تركزت مناقشات مجلس محافظة دمشق في الجلسة الأخيرة من دورته الخامسة لهذا العام حول توفير مازوت التدفئة والغاز والخدمات الصحية، والمواد التموينية وضبط الأسعار.

وأشار عضو المجلس يوسف قصبياي إلى وجود تجاهل من مدير جمارك دمشق لمجلس المحافظة، حيث لم يشاهد في يوم من الأيام في قاعة المجلس، وأشار إلى ظاهرة فساد تتعلق بعمل الجمارك للسيارات اللبنانية الخاصة المعفاة من الضرائب والرسوم جراء دخولها الأراضي السورية وقيام أصحابها بنقل ركاب من دمشق إلى بيروت من خارج كراج السورية ودون أن يتحملوا أي مبلغ في وقت تدفع السيارات السورية الخاصة الداخلة إلى لبنان على كل مرة ١٣ ألف ليرة سورية وتم يومياً ألف سيارة وتقدر الخسارة السنوية للخزينة بحدود ٥,٨ مليارات ليرة سنوياً.

واشكى قصبياي من طريقة تعامل شركة محروقات مع المسجلين على مازوت التدفئة، حيث يقوم سابق الصهرج بإعلام المواطن قبل ساعة فقط بموعده استلام ٢٠٠ لتر من المازوت، وإن لم يفعل بلغ دوره ويؤجل إلى موعد آخر، وقد يكون المواطن في مكان بعيد عن البيت أو خارج المحافظة، أو لا يتوافر لديه المبلغ المطلوب، مشيراً إلى وجود سماسرة في مكتب دفن الموتى يستغلون المواطنين في عمليات ترميم القبور أو بناء طابق ثانٍ في القبر، إضافة إلى تحذيره من بدء أزمة الغاز على الرغم من عدم وجود أي مبرر لذلك، وطلب إيجاد حل لموضوع كتابة أغلب الأطباء لأدوية أجنبية للمرضى، ما شجع الصيادلة على اقتناء الدواء الأجنبي المهرب.

بدوره أكد العضو أيمن عبد الواحد وجود نقص في مادة الغاز وطلب إعادة العمل بالبطاقة السابقة بتوزيع الغاز من سيارات المحافظة في الأماكن التي ليس فيها مخزون، وطلب الإسراع بإحداث مخبر للأشعة الجديدة نظراً لعدم وجود هذا المخبر نهائياً في البلاد. وأشار زميله سمير دكاك إلى وجود ٦٠ بالمائة من سكان وشاغلي منطقة الجبارك الشرقي يستجرون المياه



مديرة صحة دمشق؛  
جميع المراكز الطبية  
للجمعيات الخيرية  
غير مرخصة  
مدير الغاز؛ هناك  
قلة في مادة الغاز الآن

وأشار نصر صعب إلى وجود نسبة كبيرة من المواطنين ممن لا تتوفر لديهم الامكانية لتعبئة المازوت لذلك يعتمدون في التدفئة على الغاز، ويجب أن يتم خفض المدّة لحصول المواطن على الاسطوانة من ٢٣ يوماً إلى ١٥ يوماً، وأضاف: إن السورية للتجارة صدعت رؤوسنا في الإعلام بتشكيلة التي تقدمها للمستلزمات المدرسية، والواقع أن كل ما طرحته من قرطاسيه وغيرها أغلى من السوق بكثير، وطلب تأمين بعض الزمير الدوائية الوطنية المقفولة، والتي لا يوجد إلا بديل أجنبي لها بعشرات أضعاف السعر، واشتكى من عدم وجود طبيب أطفال في مركز الثورة الصحي في النضامن، وكذلك فوضى الأسعار في حي النضامن.

ولفت عبد الغني عثمان إلى الارتفاع غير المنطقي لأسعار أغلب المواد المطروحة في صالات السورية للتجارة، وطلب عبد الرحمن تكتان إعادة تفعيل مضخة المازوت في كازية كفر سوسة وإنشاء فرن بدل فرن الحسن الذي

والكهرباء بشكل غير قانوني، وتساءل عن سبب طلب المحافظة لتعهد لدى الكاتب بالعمل يقدمه المواطن من أبناء دمر ومزة ٨٦ يتنازل فيه عن كل حقوقه في البيت في حال حاجته للاشتراك في المياه والكهرباء، لافتاً إلى واقع صالات السورية للتجارة التي يفترض أن توفر المواد ذات النوعية الجيدة والأسعار المناسبة، على حين الواقع أن أسعارها أغلى من السوق وذات نوعية رديئة، وقدم مقالا صالة المهاجرين حيث يخفي القائم بالعمل فيها على شراء سيارة خضراء يومياً وبيعها لحسابه في الصالة، دون أن يوفر أي مواد أخرى، وطلب بتشكيل لجنة للوقوف على واقع السورية للتجارة في دمشق، التي تتبع (صابونة لا تجلي وزيت لا يغلي) وضم صوته إلى المطالبين بإعادة تفعيل سيارات الغاز عن طريق المحافظة.

زيد الزايد تساءل: من أين يأتي موزع الغاز بالكميات التي يبيعها للمواطنين من دون بطاقة بقيمة ٥ آلاف ليرة للأسطوانة.

أزيل خلال تنفيذ المرسوم ٦٦، ومعاقبة أصحاب الأفران بغرامة مالية وليس إغلاق الأفران.

مدير فرع محروقات بدمشق أوضح أن السائق الذي ينقل مازوت التدفئة إلى المواطنين لا يعرف الأسماء إلا في اليوم ذاته، ومن ثم لا يمكن إبلاغ المواطن بشكل مسبق، وفي حال عدم توافر الوقت للمواطن للتعبئة على الدور يؤجل دوره إلى ١٥ يوماً، وقد بلغ عدد المواطنين المسجلين على دور مازوت التدفئة ١٠٠ ألف عائلة، مضيفاً: نحن على استعداد لوضع الآلية المناسبة التي يقرها المجلس للتوزيع.

مدير فرع الغاز رد على الأعضاء قائلاً: إن توافر مادة الغاز يتعلق بمدى توافر السائل إلى معمل تعبئة الاسطوانات، وعندما يحدث كسر في الوارد يتعكس في اليوم التالي على التوزيع، والآن هناك قلة في مادة الغاز حيث لا توفر المصادر الداخلية سوى ٥٠ بالمائة من الحاجة والباقي يجب تأمينه من الاستيراد، كذلك تم

## الدولار وعدم استقرار الأسواق

# القربي لـ«الوطن»: السورية للتجارة مخترقة وضعيفة ولا يمكنها ضبط الأسواق

راما محمد

رأى عضو مجلس الشعب صفوان القربي أن مشهد عدم الاستقرار في الأسواق غير مريح وغير منتج بالمعنى الاقتصادي، مضيفاً: إذا أردنا نشاطاً اقتصادياً وجواً استثمارياً فلا بد أن نبحت عن موضوع استقرار سعر الصرف.

وبين القربي في تصريح لـ«الوطن»، وجود إحجام وإرتباك في الأسواق وأجواء عدم ثقة، مؤكداً أن الحرب على الليرة السورية هي حرب معلنة وأحد أسوأ أنواع الحروب وأشرس المعارك التي تشن على الدولة السورية بشكل علن ويشترك فيها أطراف خارجية لا تخفي عداها واستهدافها، مضيفاً: إلا أن المشكلة ليست بذاك الطرف بل المشكلة فيمن يساعد هؤلاء من حيث يدري أو لا يدري، مضيفاً: والأغلب أنهم يدرون بذلك.

وتابع: أمام الطمع ببعض الفئات يساء الليرة السورية ولاقتصاد السوري والاستقرار الاقتصادي والمالي في الدولة السورية، والتعامل مع هذه الفتنة ما زال تعاملاً خجولاً وغير مقبول وهذه نقطة خلل مهمة جداً.

وقال القربي: أما ضبط الأسواق فهي حالة سنينها، والأسواق لا تضبط بالنصيرجات ولا بالإعلام الناعم، مؤكداً ضرورة وجود أدوات تدخل لضبط الأسواق إلا أن هذه الأدوات إما غير موجودة وإما ضعيفة أو مختزقة بامتياز وكفى الاحتمالات موجودة وكل احتمالات سيئة، مضيفاً: ما تعانينا أن من يضبط غير قادر على الضبط، وإن كان يقال إن عملية ضبط الأسواق ستكون من خلال صالات السورية للتجارة فعلى الدنيا سلام، ولأسف ما زال التعويل المطبق على بعض الجهات الحكومية للمساهمة بضبط الأسواق وهذا التعويل هو نوع من أنواع الأحلام الجميلة لا يرى له أي أفعال إيجابية على الأسواق. واعتبر أنه بمؤسسة مخترقة وضعيفة كالسورية للتجارة لا يمكن التوقع بضبط الأسواق أو تدخل



جمعية حماية المستهلك؛  
ارتفاع أسعار المواد  
المصنعة محلياً  
كان مفتعلاً

في الوزارة من خلال تشديد الرقابة على الأسواق، مضيفاً: الميرية حالياً تسعر المواد بتسعيرة جديدة حسب الطلب، والموسم الحالي هو موسم مونة ولا بد أن يشهد ارتفاعاً إلى حد ما في الأسعار.

ولفت حيزة إلى أنه من خلال جولات الجمعية على الأسواق تبين أن ارتفاع الأسعار لا يقل عن ٧ بالمائة وهناك مواد تجاوزت نسبة ارتفاعها هذه النسبة، موضحاً أن أكثر المواد التي شهدت ارتفاعاً في الأسعار هي المنظفات والزيوت ومادة السكر والرز والشاي أي المواد الغذائية المتداولة بشكل يومي، على حين إن الخضار والفواكه تخضع لموضوع الموسم، مبيناً أن مادة الفروج ما زالت أسعارها في تذبذب بين ارتفاع وانخفاض، إلا أن مادة اللحوم ارتفعت أسعارها بشكل واضح.

وأكد ضرورة استيراد اللحوم الحمراء بغية خفض أسعارها محلياً كون الارتفاع الذي طال أسعارها أصبح غير معقول ويتجاوز نسبة ٤٠ بالمائة، مبيناً الأخرى الحكومية.

إيجابي فعال لتحسين واقع الأسواق.

ورأى القربي أن أفضل ما قد تقوم به التجارة الداخلية «التصوين» هو عدم فعل شيء، وقال: في حال تركت مديريات التجارة الأسواق ستكون الأسواق بأفضل حالاتها، لأن تدخل التصوين غالباً يسيء ولا يفيد كونها تتدخل بالمكان الخطأ وبالآلية الخطأ.

بدوره أكد أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حيزة أن ارتفاع سعر الصرف مؤخراً أثر على السوق بشكل واضح وانعكس على ارتفاع أسعار كل المواد المستوردة، على حين إن ارتفاع أسعار المواد المصنعة محلياً كان مفتعلاً وما من داع لارتفاع أسعارها.

وبين حيزة في تصريح لـ«الوطن»، أن متابعة انخفاض الأسعار هو من مهمة وزارة التجارة الداخلية من خلال تعزيز إكثانتها في الأسواق، مؤكداً أن هذا ما وعدت به مديرية حماية المستهلك

## قروض للدروس الخصوصية في حماة!

حماة- محمد أحمد خبازي

مع بداية العام الدراسي، سارع العديد من الموظفين إلى المصارف الوطنية، للحصول على قروض كي يسدوا بها نفقات الدروس الخصوصية لأبنائهم وبناتهم من طلاب شهادتي التعليم الأساسي والثانوية العامة، بعد التعاقد مع مدرسين (أو مدرسات) يستلمون أبناءهم من بداية العام لتقويتهم وتعزيز المنهج المدرسي لديهم؛ وأكدت نجوى وهي موظفة وأم طالبة ثانوية عامة الفرع العلمي، أنها حصلت على قرض من مصرف التوفير، قيمته ٤٠٠ ألف ليرة، لتغطية نفقات الدروس الخصوصية للمواد الرئيسية، لابتها المواظبة عليها مع مجموعة من صديقاتها، لدى مدرسي رياضيات وفيزياء وكيمياء، موضحة أن القرض هو الحل الوحيد لتغطية تلك النفقات، وأنها اتفقت مع زوجها على أن يكون راتبها لسداد القرض وراتبه للصرف على المنزل؛

وبيّنت الهام وهي أم طالب بشهادة التعليم الأساسي، أنها حصلت على قرض من مصرف التوفير، قيمته ٣٥٠ ألف ليرة، وذلك لتسديده مدرسة تعهدت بتابعة ابنتها طيلة العام الدراسي وحتى الامتحانات العامة وفي كل المواد، ليحصل على درجات تحوله الالتحاق بالتعليم العام؛

فيما أكد مازن وهو أب لتوعم بالثانوية العامة الفرع الأدبي، أنه حصل وزوجه على قرضين مجموعهما ٨٠٠ ألف ليرة، للفرض ذاته، أي لتمكينهما من اللغة العربية والجغرافية والتاريخ، كونها مواد ثقيلة ويعاني الولدان من استيعابها.

مصدر في التعليم الخاص في مديرية التربية بين لـ«الوطن»، أن اللجوء إلى مدرسين أو مدرسات للدروس الخصوصية منذ بداية العام الدراسي خطأ كبير على الأهل عدم ارتكابه، لأنهم بذلك يجعلون أبناءهم الطلاب يهملون التحصيل العلمي في المدارس الحكومية ويعتمدون على الدروس الخصوصية.

ولفت إلى أن ثمة معاهد مرخصة أصلاً تقيم دورات لتدريس بعض المواد وليس كل المنهج، وهي رديئة المدارس الرسمية، إضافة إلى أن منظمة اتحاد شبكية الثورة تقدم دورات تقوية للمواد الأساسية، لطلاب شهادتي التعليم الأساسي والثانوية العامة بفرعها وبأجور زهيدة، وهي مفيدة جداً لكون القائمين عليها مدرسين اختصاصيين.

وأكد المصدر أن ظاهرة الدروس الخصوصية بالبيوت شائعة بكثرة، وهي مخالفة صريحة وواضحة، ومخالفتها ٥٠٠ ألف ليرة في حال ضبطت الضابطة العدلية المشكلة من التربيّة لهذا القرض أي مدرس أو مدرسة جعل كل منهما من منزله بدلاً من المدرسة لبعض الطلاب.

## ٣٥٠ ألف أسرة حصلت على البطاقة الذكية في حمص

# السباعي لـ«الوطن»: ١٠٠ لتر مازوت للمطلقات

حمص- نبال إبراهيم

اشتكى مواطنون في حمص مدينة حمص وريفها لـ«الوطن»، من عدم حصولهم على أي كمية من مادة المازوت لزوم التدفئة، مبدئين تخوفهم من عدم حصولهم على مخصصاتهم خلال هذا العام خاصة مع اقتراب موسم البرد وخاصة أن عدد كبيراً من الأسر لم تحصل العام الماضي على أي كمية من مخصصاتها من مازوت التدفئة.

وفي السياق اشكى عدد آخر من المواطنين الذين قاموا بتعبئة مخصصاتهم من المازوت خلال الأيام الماضية من تلاعب أصحاب الصهاريج بالكميات المخصصة للمواطنين، حيث اكتشف بعضهم أن الكميات التي تم تعبئتها لهم لم تصل إلى ١٠٠ لتر وإنما تتراوح بين ٧٠ و٨٠ لتراً فقط مع العلم أنهم دفعوا ل١٠٠ لتر، علاوة

وتم من زيادة نسبة التوزيع على الأسر المستحقة وفق البطاقات الذكية.

وأشار السباعي إلى أن الأسر التي لم تحصل على البطاقة الذكية لا يمكن تزويدها بمخصصات مازوت التدفئة، لافتاً إلى أنه تمت معالجة الحالات الحاصلة في المدينة والريف ممن لا يستطيعون الحصول على البطاقة الذكية كالمطلقات وطلاب الجامعات والعسكريين وغيرهم وتم تخصيصهم بكمية ١٠٠ لتر بشكل مبدئي بعد أن قاموا بإحضار ما يثبت مكان سكنهم وحالتهم موقفة من المختار.

وأكد أن لأي مواطن الحق بتعبئة مخصصاته من مادة مازوت التدفئة ضمن المكان الذي يريد تخزينها فيه من خزان أو برميل أو ببونات ولا يحق للجنة المشرفة على التوزيع أو أصحاب الصهاريج رفض ذلك بشرط أن يكون في الشارع والحي الذي يتم التوزيع فيه، لافتاً إلى أن

وإستعدادها للتوزيع إذا اقتضى الأمر ذلك، إلا أن عملية التوزيع مرتبطة بشكل أساسي بكميات المازوت التي ترسلها شركة محروقات كل شهر لذلك، مبيناً أن الأولوية في التوزيع لذوي الشهداء والجرحى وللعائلات التي حرمت من المادة العام الماضي التي بلغت نسبتها أكثر من ٣٥٪ في بعض الأحيان.

وبين السباعي أن عدد الأسر الحاصلة على البطاقة الذكية في محافظة حمص «مدينة وريف» التي يستوجب تعبئة مخصصات لها من مادة المازوت لزوم التدفئة ٣٥٠ ألف أسرة، لافتاً إلى أنه تم توزيع كمية ١٠٠ لتر من مادة المازوت على ٣٣٠٠ أسرة شهيد وجرحى خلال الأسبوع الأخير من شهر آب الماضي وتمت المباشرة بعملية التوزيع على أحياء المدينة والمناطق في الريف في بداية الشهر الجاري، كاشفاً أنه تم توزيع نحو

مليونين و١٣٠ ألف لتر من مادة المازوت على ٢١٣٠٠ أسرة حتى تاريخه وبمقدار ١٠٠ لتر لكل أسرة، موضحة أنه تم خلال هذه الفترة تسخير ٦ صهاريج معبأة كل منها بنحو ٢٤ ألف لتر مازوت ٣ صهاريج ضمن أحياء المدينة و١٤٠ صهاريج أخرى على الريف بحيث يتم تزويد ١٤٠ أسرة يومياً بالملادة، كاشفاً عن البدء منذ اليوم الخميس بتسيير ٤ صهاريج أخرى ليصبح عدد الصهاريج التي سيتم تسييرها ١٠ صهاريج يومياً، ومن ثم سيتم توزيع كمية ٢٤٠ ألف لتر مازوت على ٢٤٠٠ أسرة يومياً بهدف الانتهاء من توزيع الدفعة الأولى من المخصصات بأسرع وقت ممكن على جميع الأسر في المدينة والريف.

مضيفاً: في حال تم زيادة عدد الطلبات والكميات المخصصة لمحافظة حمص من مادة مازوت التدفئة حصراً سيتم فوراً زيادة عدد الصهاريج